العلاقات الأوروبية- الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تنافس أم مشاركة؟

د. سعدي كريم سلمان
علوم سياسية – بني وليد

على مدى التاريخ الحديث ظلت أوروبا الغربية العنصر الفاعل والمتحكم لفترة طويلة في العلاقات الدولية، حيث كانت دولها تسيطر على مجموعة من المستعمرات في شتى أنحاء العالم، إلاّ أن الوضع قد تغير في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد أصبحت أوروبا الغربية موضعاً وهدفاً للنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تحملت أعباء سباق التسلح، كأداة رئيسة، مع الاتحاد السوفيتي السابق ومنعه من تحقيق أي تفوق، الأمر الذي أثقل كاهلها، وترتب عليه بروز كل من أوروبا واليابان، وهما حليفان كبيران للولايات المتحدة، كقوى عظمى اقتصادية جديدة حيث استطاعتا أن تحققا تفوقاً هائلاً في المجالات الاقتصادية وتطوير قدراتهما التكنولوجية، إذ تم إعفاؤهما من تحمل أعباء سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي السابق.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب البادرة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمي الجديد، إلاّ أن هذا النظام يشهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولة قوى دولية أخرى أن ترقى إلى مستوى القوة العظمى، على الأقل على الصعيد الاقتصادي، وبالذات الاتحاد الأوروبي لمنافسة الولايات المتحدة في تفردها العالمي. فهل يستطيع الاتحاد الأوروبي النهوض بهذا الدور؟

تحاول هذه الورقة بيان مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على لعب دور المنافس للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، من خلال دراسة طبيعة العلاقات بينهما، وعبر الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي عوامل قوة الاتحاد الأوروبي؟ وما هي مظاهر الضعف فيه؟
2. كيف تواجه الولايات المتحدة المنافس الأوروبي؟
3. هل ستكون أوروبا منافساً للولايات المتحدة أم مشاركاً لها في القرن الحادي والعشرين؟

تتأتى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال جملة عوامل، أهمها: [1]

1. لم تترك أمريكا أوروبا وحدها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت منها مدمرة، بل سارعت إلى مساعدتها عبر مشروع مارشال 1947ف.
2. تجمع الولايات المتحدة بأوروبا أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة، وعنصر ديني واحد، دون أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت مستعمرات بريطانية.
3. وهناك العنصر المعنوي السائد لدى الأوروبيين أن أمريكا هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم.

غير أن ما وصلت إليه أوروبا اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي، والذي تحاول من خلاله إتباع سياسات من شانها استرجاع عهد القوة الأوروبية القديم، والذي كانت فيه العلاقات الدولية علاقات أوروبية بالأساس. فهدف الاتحاد الأوروبي هو تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وصولاً للوحدة الأوروبية الكبرى.

وفي هذا الإطار تندرج العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من جهة قوة تفرض سيطرتها المادية والمعنوية متمثلة بأمريكا، ومن جهة أخرى قوة تحاول أن تجد لها مكاناً في علاقات دولية تحكمها القوة، متمثلة بالاتحاد الأوروبي[2].

عوامل القوة في الاتحاد الأوروبي:

منذ نهاية الحرب الباردة يبذل الاتحاد الأوروبي جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بتحويل نفسها إلى موقع الفاعل في الأحداث، واليوم تعتبر أوروبا من الأقطاب الخمسة المتميزة في النظام العالمي، وتبدو مظاهر القوة الأوروبية في عدة جوانب.

ففي الجانب المكاني والسكاني، يمتد الاتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي 2.255.961 كم مربع، ويوفر هذا الامتداد الجغرافي الواسع الحصول على الموارد الأولية، التي تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الأمريكية، وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية على نحو مضاعف. لذلك ساهم الامتداد الجغرافي للاتحاد الأوروبي في تفوقه السكاني على الولايات المتحدة، خصوصاً بعد أن انضمت إليه عشر دول شرق أوروبية عام 2004، مما جعله يشكل ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين. والتأثير السكاني لا ينحصر في الكم، وإنما في النوع من ناحية درجة الاهتمام الرسمي أو الخاص بالتعليم، حيث تتميز دول الاتحاد الأوروبي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها والتي تقدر بحوالي 97.60%، وبذلك فإن الوضع الجغرافي والسكاني للاتحاد الأوروبي قد ساهم في إبراز أهمية وقوة الاتحاد الأوروبي[3].

أما في الجانب الاقتصادي، يعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي من أكبر القوى الاقتصادية العالمية، فعلى صعيد تراكم رأس المال العالمي ارتفعت نسبة أوروبا من 1.2 إلى15 تريليون دولار بين 1974– 1990، بينما تراجعت حصة أمريكا الشمالية من 58% إلى 37.5% لمصلحة حوض الباسفيكي وأوربا. كذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الاقتصاد الغالب لألمانيا، التي احتلت موقع المصدر العالمي الأول خلال عام 1990[4]. وبلغ مجمل الناتج القومي الإجمالي لأوروبا عام 1988ف، 6.5 تريليون دولار، بما يساوي 28% من الناتج القومي الإجمالي العالمي بعد الولايات المتحدة واليابان، وبلغت هذه القيمة عام 1999ف، 8.5 تريليون دولار بما يساوي 31% من الناتج العالمي. ومن بين عشرة دول تجارية في العالم تشكل دول الاتحاد الأوروبي سبعاً منها، فالاتحاد الأوروبي يحتكر

20% من التجارة الدولية مقارنة مع 16.8% للولايات المتحـــدة، و9.6% لليابان، و53.6% لبقية دول العالم[5].

وقد نجحت عدد من دول المجموعة الأوروبية، وخاصة ألمانيا، في التفوق على الولايات المتحدة فيما يتعلق بنسبة نصيب الفـــرد مـــن النـــاتج القومي، حيث بلغت هذه النسبة عام 1993 في ألمانيـــا 2.8% فـــي حـــين تقاربت هذه النسبة في فرنسا بما يوازي الولايات المتحدة، إذ بلغـــت هـــذه النسبة في هذين البلدين، فرنسا وأمريكا، على التوالي 2.5% و 2.2% [6].

أما في مجال المنظمات الدولية، نجد أن الاتحاد الأوروبي يحظـــى بمكانة كبيرة وله يد فاعلة. ففي مجموعة الدول الصناعية الثمـــان الكبـــرى يحظى الاتحاد الأوروبي بأربعة مقاعد وهي بريطانيـــا وفرنـــسا وألمانيـــا وإيطاليا. وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (نادي الأغنيـــاء) يـــشغل الاتحاد الأوروبي خمسة عشر مقعداً ممن مقاعده الخمسة والعشرين. وفـــي حلف الناتو، الذي يبلغ أعضاؤه تسعة عشر عضواً، تحتل أوروبـــا خمـــسة عشر مقعداً، منها ثلاثة عشر من دول أوروبا الغربية، وفي مجلس الأمـــن يتمتع الاتحاد الأوروبي بمقعدين من مقاعده الخمسة الدائمة العضوية والتي لها حق الفيتو هما فرنسا وبريطانيا[7].

عوامل الضعف في الاتحاد الأوروبي:

رغم ما تملكه أوربا من عوامل القوة، إلا أن هناك جملة محـــددات لهذه القوة وصفها (بول كنيدي) أهمها: [8]

1. إن المجموعة الأوروبية من بين جميع القـــوى الدوليـــة المؤهلـــة لتكون قطباً دولياً لا تشكل دولة ذات سيادة، وهي مشكلة تواجه المجموعـــة الأوروبية في تحركها نحو القرن الحـــادي والعـــشرين، وذلـــك لاخـــتلاف السياسات بين دول المجموعة، رغم وجود التنسيق السياسي بينهـــــا.

2. ورغم أن المجموعة الأوروبية لديها من الحجم والثروة ما يؤهلها لشغل مكانة قوى كبرى، إلا أن فاعليتها الحقيقية في العالم تبدو أقـــل ممـــا تشير إليه قواها الاقتصادية.

هذه المحددات تتعارض مع ما حققته أوروبا من ناحية التكامل الاقتصادي، صحيح أن هذه النقاط لا تزال تمثل الأولويات المطروحة على قادة الاتحاد الأوروبي، ولكن الصحيح أيضاً أن هناك عاملين يخففان من حدة هذه المحددات، الأول يتمثل بانتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من توزيع للقوة، وما كان ينتج عنها من تداعيات على القارة الأوروبية، بحيث جعلت غربها في مواجهة شرقها. والثاني ثورة المعلومات وما أدخلته من عنصر جديد في قياس القوة، حيث لم تعد مقاييس القوة تقتصر على العوامل ا لاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما صارت هذه المقاييس تتكيف تبعاً للمقاييس الجديدة، وهي مدى الإسهام في ثورة المعلومات بما تعنيه من نمط مختلف لصناعة الثروة ولحيازة القوة ولامتلاك التأثير في آن واحد.

وسواء على أوروبا إن تمكنت أو تعثرت في التخلص من آثار الحرب الباردة وذيول الماضي، أو تمكنت من ولوج القوة أو الضعف إلى عصر المعلومات وبناء المستقبل، فإنها في كل الأحوال تبدو قادرة على التطور رغم ما تعج به من خلافات[9].

ولا شك أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق أوروبا الكبرى الموحدة، وإن الولايات المتحدة تشجع على قيام التوحد الأوروبي، باعتبار أن مصلحتها تقتضي ذلك لاعتبارات عديدة منها:

1. أن هذا التكامل والتوحد الذي تريده أمريكا لأوروبا قد عبرت عنه منذ عام 1947 من خلال مشروع "مارشال"، وهذا ما أكده (جيمس بيكر)، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، عام 1989 بقوله: "إن الولايات المتحدة تؤيد هذا الهدف اليوم بالحماس نفسه الذي كانت عليه منذ 40 سنة مضت"[10].

2. إنه يوفر سوقاً متسعة للمنتجات الأمريكية التي أصبحت تلاقي كساداً في الداخل ومزاحمة يابانية. حيث يبلغ الإجمالي التجاري بين أمريكا والاتحاد الأوروبي ما يقارب 150 مليار دولار، وتصل نسبة الصادرات الأمريكية إلى 25% والواردات إلى 20%، واستطاعت أمريكا منذ قيام مجموعة أمريكا الشمالية (النافتا) أن تدعم قوتها الاقتصادية على حساب الاتحاد الأوروبي[11].

والحقيقة أن الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحـــدة علـــى الاتحـــاد الأوروبي تجد أساسها في اتفاقية واشنطن 1949ف، والتي أنـــشأت حلـــف شمال الأطلسي، رغم كون هذه الاتفاقية لا تمت للاقتصاد بشيء، غير أنها أعطت لأمريكا قوة سياسية وعسكرية وظفتها لغايات اقتصادية. فمن خلال مؤسسات هذه المنظمة العسكرية والتي تقودها الولايات المتحدة، أصـــبحت معظم دول الاتحاد الأوروبي قواعد عسكرية أمريكية (إيطاليـــا، هولنـــدا، بلجيكا، ألمانيا، بريطانيا). وتجسدت الهيمنة الأمريكية في مناسبات عديـــدة منذ عام 1991ف وحتى وقتنا الحاضر، ابتداءً من حرب الخلـــيج الثانيـــة 1991ف حيث حضت السياسة الأمريكية بمساندة ودعم بريطانيا، فرنـــسا، إيطاليا، أسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، ومشاركة دول الاتحاد الأوروبي في عملية (عاصفة الصحراء) عسكرياً ومالياً.

وكذلك عام 1992ف أثناء الحرب البوسنية وعام 1999ف خـــلال حرب الكوسوفو، والتي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول مـــن الفـــصل الثاني.

ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي الذي يهدف الوصول إلى أوروبـــا الموحدة يواجه العديد من العقبات من قبل بعض الدول الأوروبيـــة ذاتهـــا. فعلى سبيل المثال إن التصديق على معاهدة (ماستريخت) والتي تم التوقيـــع عليها عام 1992ف، عرف بعض البطء أو التردد، بل والرفض أيضاً.

فالمعاهدة بالإضافة إلى تطلبها إحلال الوحدة النقدية الأوروبية محل العملات الوطنية، فإنها تتطلب أيضاً منح مواطني المجموعـــة الأوروبيـــة المقيمين في دول أوروبية أخرى غير دولهم حـــق الانتخـــاب والترشـــيح للانتخابات البلدية. كما تمنح البنك الأوروبي الموحد العديد مـــن الـــسلطات التي تعتبر من اختصاص البنوك الوطنية، علاوة على نقل بعض الـــسلطات إلى البرلمان الأوروبي، بما يتخطى السلطات التقليدية للبرلمان الذي يجـــسد المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة[12].

وهذا ما يفسر تفضيل بعض الدول لعدم التورط في إجراء اســـتفتاء بشأن التصديق على المعاهدة، واكتفت على التأييـــد النيـــابي أو البرلمـــاني باعتبار أن هذا التأييد يعكس رأي الجماهير بطريقة غير مباشرة. وهذا مـــا

فعلته ألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا وأسبانيا واليونان ثم بريطانيا عام 1993ف.

أما الدول التي لجأت إلى الاستفتاء الشعبي فقد كان القبول بأغلبية ساحقة في أيرلندا، وبنسبة ضئيلة جداً في فرنسا والرفض كما حدث في الدنمارك[13].

ومن العقبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، التباين في السياسة الخارجية لدول الاتحاد. ولهذا فإن العديد من الدراسات تؤكد أن قضية السيادة الوطنية تمثل أهم العقبات أمام الاتحاد الأوروبي، فبالرغم من أن معاهدة (ماستريخت) تدعو إلى بناء سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد، إلا أن دراسة السياسة الخارجية لدول الاتحاد توضح إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها الوطنية[14].

فأوروبا تفتقد اليوم إلى سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وهي بذلك تفقد ركناً وحدوياً هاماً والذي يمنحها الثقل الذي تتطلع إليه. وهذا ما دفع (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق إلى القول متهكماً: "في كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل؟"[15].

وذلك لكون ردود الأفعال الأوروبية حول الأحداث والقضايا العالمية، اتسمت بالفردية، بينما المتوقع بأن تعبر أوروبا عن مواقفها بصورة جماعية تجاه هذه الأحداث والقضايا العالمية. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي لم يحصل بعد على أن تكون له كلمة موحدة تعبر عما لديه من ثقل على الساحة الدولية.[16]

وقد برز التباين على مستوى السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء تجاه أكثر من قضية لعل أبرزها الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، وهي الأزمات التي أوضحت عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي على حل النزاعات الأوروبية بعيداً عن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وأكدت عجز أوروبا، بوضعها الراهن، عن حفظ الأمن والسلام في عقر دارها[17].

فالاتحاد الأوروبي العملاق الاقتصادي والمالي الذي تشكل على مدى نصف قرن، لم يحصل بعد على مكانته الدولية التي يحلم بها طالما افتقد إلى سياسة خارجية موحدة تمنحه القدرة على التحرك السياسي بفاعلية على الساحة الدولية، وبذلك فإنه وإن كان عملاقاً اقتصادياً ومالياً إلاّ أنه قزم سياسي[18].

وهناك تباين أوروبي بصدد السياسة الدفاعية لدول الاتحاد، حيث ترى فرنسا ضرورة اعتماد أوروبا على نفسها في تحقيق أمنها، وهو ما يعطي لفرنسا وزناً استراتيجياً مهماً نتيجة لتوفر القدرات النووية لديها، بينما ترى بريطانيا ضرورة التنسيق مع الناتو[19].

وتجدر الإشارة إلى أن السعي الأوروبي نحو صياغة سياسية خارجية وأمنية مشتركة، قد شهد تطوراً هاماً بالتحول الإيجابي في الموقف البريطاني تجاه وجود دور مستقل للاتحاد الأوروبي. وكان انعقاد القمة "الفرنسية- الإنجليزية" الحادي والعشرين في الرابع من ديسمبر 1998ف، وإعلانها المشترك حول دعم التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمن الجماعي تأكيداً لتحول بريطانيا من كونها عنصر إعاقة لتصبح عامل دفع لها، إذ طالب الإعلان بضرورة امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل، المستند إلى قوات عسكرية فاعلة، والقدرة على اتخاذ القرار باستخدامها بهدف الاستجابة للأزمات الدولية. غير أن (توني بلير) ذكر عام 1999ف أن التعاون العسكري في إطار الاتحاد الأوروبي يجب أن لا يكون أبداً بديلاً ينافس الناتو[20].

مع ذلك يبقى الخلاف الألماني- الفرنسي ذو شأن فيما يتعلق بسياسة توسيع نطاق الاتحاد، إذ ترى ألمانيا ضرورة تحقيق وحدة كل أوروبا، بحيث تشمل دول وسط وشرق أوروبا. بينما ترى فرنسا إعطاء الأولوية لتعميق روابط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط. ويرجع سبب الخلاف إلى أن توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا سيعتمد بالأساس على القوة الاقتصادية الألمانية، الأمر الذي سيعطيها وزناً سياسياً أقوى من فرنسا في نطاق توازن القوى الأوروبية، في حين أن

روابط فرنسا بدول جنوب المتوسط يمكن أن تدعم من عناصر قوتها أوروبياً[21].

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات يثيرها الطموح الألماني والحذر الفرنسي. فطموحات الاندماج الأوروبي تصطدم بمقاومة وحذر الدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يلقي بضلاله على المستقبل الأوروبي لاسيما وأن المخاوف لا زالت قائمة تجاه ألمانيا من العودة إلى ميزان القوى الذي كان سائداً على المسرح الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية، وما يترتب على ذلك من تحالفات جديدة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن ازدياد القوة الاقتصادية الألمانية وإعادة توجيه أولوياتها نحو البناء الداخلي، ونحو محيطها التقليدي في أوروبا الوسطى، قد يطيح بالمحور الألماني– الفرنسي ويرسم محاور جديدة في القارة الأوروبية[*]. فألمانيا الموحدة زادت قوتها بعد نهاية الحرب الباردة وضمها لألمانيا الشرقية، وإمساكها بورقة عضوية بلدان وسط وشرق أوروبا، والتي انتمت مؤخراً للاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر العمق الاستراتيجي لألمانيا، ولذلك فإن فرنسا تحاول استقطاب دول جنوب وشرق المتوسط لمواجهة ألمانيا، من خلال إبدائها اهتماماً أكبر بدول جنوب وشرق المتوسط لمعادلة الكفة الألمانية في وسط وشرق القارة الأوروبية[22]. وفي كل الأحوال فإن توسع الاتحاد الأوروبي عن طريق ضم دول شرق أوروبا، وزيادة التعاون مع دول جنوب المتوسط، وهو ما يعرف بعملية برشلونة، سيكون وسيلة لزيادة ثقل أوروبا السياسي على الصعيد العالمي.

ومع كل ما تقدم فقد تمكنت أوروبا من تحقيق إنجازات غير مسبوقة على المستوى التجاري والاقتصادي، توجتها بعملة واحدة (اليورو) باتت منافساً جدياً للدولار الأمريكي كعملة دولية. كما أرست دعائم لإقامة أوروبا الموحدة في سبيل ترسيخ الاتحاد الأوروبي، وإقامة دستور أوروبي موحد، وإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة وهو ما اتفق عليه في معاهدة (سان مالو) 1998ف [23]. ويمكن القول أن أوروبا اليوم هي ليست أوروبا الأمس، فهي تسعى لترسيخ وجودها الدولي من أجل المحافظة على المصالح الحيوية.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة أخذت مشاعر الأوروبيين تتنامى نحـــو قدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، وتصور بعض الساسة الأوروبيين أن أوروبا قد حانت فرصتها[24]، مما جعل الاتحاد الأوروبي يشكل تحـــدياً ومنافساً كبيراً للولايات المتحدة يستدعي منها مواجهته. رغم كون العلاقات الأمريكية– الأوروبية، بكل القياسات، من أهم العلاقات الثنائية في العـــالم، ورغم أن هذه العلاقات تبدو دائماً في حالة تجانس، إلا أنها في الحقيقة فـــي حالة خلاف[25].

فقد ظلت الشراكة الأطلسية بالنسبة للولايـــات المتحـــدة الدعامـــة الأساسية للنظام الدولي، وطورت دول شمال الأطلسي شبكة من العلاقـــات لتأكيد مصير سياسي مشترك، وحدثت فـــي الـــسنوات الأخيـــرة خلافـــات اقتصادية بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين، وبدأت العلاقـــات الأمريكيـــة– الأوروبية تنحرف عن مسارها الذي التزمته عقود طويلة ولعل مـــن أهـــم أسباب ذلك زوال الخطر السوفيتي وقيام الحدة الألمانية، وتنـــامي الهويـــة الأوروبية، واستعداد أوروبا لإنشاء قوة عسكرية مستقلة عـــن قـــوة حلـــف الأطلسي، وتنامي التقارب الألماني مع روسيا ومحاولة ألمانيـــا لعـــب دور أكثر فاعلية في أوروبا والسياسة العالمية، وربما تجذب ألمانيا معها أوروبا نحو تقارب أكثر مع روسيا التي تحاول أن تستعيد دورها وحضورها فـــي الساحة الدولية[26].

كيف تواجه الولايات المتحدة المنافس الأوروبي؟

لا شك أن الاتحاد الأوروبي بات يشكل خصماً للولايات المتحـــدة، ولكنه خصم من نوع جديد، إنه شريك خصم[27]. فالتحدي الـــذي يفرضـــه الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة يتمثل في: [28]

1.عدم استقرار ما اعتقد أنه هيمنة وقيادة أمريكيين للنظـــام العـــالمي الجديد. إذ لم تعد تتمتع الولايات المتحدة بالقدرة المطلقة أو الأكبـــر فيمـــا يتعلق بامتلاك أدوات القوة الجديدة. فالولايات المتحدة تواجه تنافساً متزايداً من قبل حلفائها الأوروبيين، بل إن حيز الاختلاف والتباين أخذ بالاتساع بين طرفي التحالف الأطلسي.

2.بروز اختلاف في إدراك التهديدات التي أصبحت ذات طبيعة اجتماعية- إثنية ولم تعد ذات طبيعة سياسية- عسكرية كما كانت تطرح في ظل القطبية الثنائية.

وإزاء ذلك تعمل الولايات المتحدة في سياساتها على أن تكون أقوى بكثير من الدول الرئيسة الأخرى إلى حد يجعل اختفاء المنافسة بينها وبين القوى العظمى الأخرى أمراً مسلماً به. ولهذا تهدف تلك السياسات إلى الحؤول دون ظهور منافسين لها سواء في أوروبا أو آسيا.

وفي هذا الشأن تركز الولايات المتحدة على (القوة) بمفهومها الواسع، حيث زادت من قدرتها بما يدفع الدول الأخرى للتخلي عن محاولة اللحاق بها. وذلك بما حققته من متطلبات تكنولوجية في هذا الجانب، بما لا يجعل أي دولة أو ائتلاف من دول يتمكن من تحديها[29]، فهي لا ترغب أن ترى وجود قوة تنافس قوتها في زعامة العالم تقيد من مجال نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. لأن القبول بواقع كهذا يعني الدخول في تعارض مع كل تطلعاتها العالمية الحالية، والتي تفترض قيام قطبية أحادية أمريكية تقوم على أساس وجود قوة عظمى تشاركها قوة أخرى بدون نفوذ، بحيث لا يمكن لأي تجمع دولي مهما يملك من قوة منع ما يمكن أن تقوم به[30].

ولهذا تعتمد الولايات المتحدة على الجانب العسكري والأمني في محاولة السيطرة على المنافسة الأوروبية لها. وتتخذ من حلف شمال الأطلسي وسياساته الأمنية مجالاً للسيطرة على أوروبا، ومنع ظهورها كقوة منافسة للسياسة الأمريكية ومصالحها، سواء داخل أوروبا أو خارجها.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رضي الأوروبيون بالحماية الأمريكية، ما عدا فرنسا، المتمثلة بتواجد (312) ألف جندي أمريكي وبمظلة نووية أمريكية رادعة، وذلك للانصراف إلى إعمار ما هدمته الحرب، وبعد نهاية الحرب الباردة لم يتغير الوضع فما زالت القواعد الأمريكية منتشرة في أوروبا كجزء من حلف الأطلسي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة[31].

غير أن التغيرات الجذرية التي حصلت في البيئة الدولية، والتطورات الاقتصادية في اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

واليابان، بانتهاء الحرب الباردة أصبحت مسألة ديمومة حلف الأطلسي مثار جدل سياسي داخل الولايات المتحدة وكذلك في فرنسا وألمانيا[32].

واستطاعت الولايات المتحدة إقناع الدول الأوروبية بأهمية الإبقـــاء على الحلف باعتباره الركيزة الأساسية للاستراتيجية الغربية، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من الإبقاء على ريادتها العسكرية لدول أوروبا فضلاً عما يتيحه الحلف لها من إمكانية التدخل والتـــأثير فـــي الـــسياسات العـــسكرية والأمنية للدول الأوروبية. كما عملت على تفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، إقناعاً للدول الأوروبية بأهمية الإبقاء عليه. أكثر من ذلك أيدت الولايات المتحدة توسيع عضوية حلف الأطلسي ليـــشمل بعـــض دول وسط وشرق أوروبا، لما يمثله هذا التوسع من امتداد لدائرة النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ الروسي المضمحل[33].

وفي الحقيقة إن فكرة توسيع الحلف هي فكرة أمريكية طرحت فـــي أوائل عام 1994ف، بإصدار الكونجرس قانون (المـــشاركة فـــي النـــاتو)، وأعلن الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) في حملته الانتخابيـــة عـــام 1996ف إن هدف بلاده هو إتمام عضوية المجموعة الأولى من الدول التي ستدعى لدخول الحلف عام 1999ف، خلال الاحتفال بالـــذكرى الخمـــسين لإنشائه[34]. وفي اجتماعات الحلف لم تتكلم أوروبا بصوت واحد[35]، ولهذا فإن الولايات المتحدة هي التي حددت الدول التي ستنضم للحلـــف ودعـــت بولندا والمجر وتشيكيا للانضمام، في حين كان الموقف الفرنـــسي، الـــذي دعمته كندا وسبع دول أوروبية أخرى، يدعو إلى إضافة رومانيا وسلوفينيا للمرحلة الأولى، غير أن أمريكا تمسكت بموقفها وفرضته على قمة مدريـــد للحلف عام 1997[36].

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع حلف الأطلسي قابله توسيع الاتحـــاد الأوروبي بضم دول أوروبا الشرقية، والملاحظ أن واشنطن هي التي ملكت كلمة الفصل سواء في توسيع الاتحاد الأوروبي أو في الأطلسي. فهي التـــي كانت تختار المرشحين الذين كانوا جزءاً من المعسكر الـــشرقي المنحـــل، ومعظم هذه الدول صارت عضواً في الاتحاد الأوروبي رغم أن أطلـــسيتها تغلب على أوروبيتها، وهذا ما كشفت عنه في مساندتها لأمريكا في غزوها

للعراق واحتلاله عام 2003ف، حين أرسلت ثماني دول منها عريضة تعلن فيها دعمها المطلق لبوش في حملته ضد العراق[37]، وسوف تبقى حليفة للولايات المتحدة لأمد بعيد على الأرجح، لذلك فإن حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يعانيان الكثير من المصاعب إذا قررا يوماً التخلص من الهيمنة الأمريكية.

لذلك تراهن الولايات المتحدة على حلف الأطلسي لأنه يمكنها من التسيد، فالمبادرة العملية أو إبطالها تقع على الولايات المتحدة، والتدخل في البوسنة والهرسك خير مثال، لقد هيمنت أمريكا في الأطلسي فتحرك، وكانت قد هيمنت ضد فعل لا ترتضيه فلم يفعل الاتحاد الأوروبي ما يحسم الأمر هناك[38].

وهكذا فإن عملية الإبقاء على حلف الأطلسي وتوسيعه تساهم في تشكيل ملامح أساسية لهيكل النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتؤدي إلى تدعيم قدرة الولايات المتحدة على التحكم في تفاعلات المرحلة بهدف تكريس سيطرة قوى كبرى رئيسة، مع تحجيم تأثير القوى الدولية الأخرى وبالأخص الاتحاد الأوروبي[39]. أكثر من ذلك أصبحت الهيمنة مصلحة أمريكية أكثر مما هي دعوة سياسية، فمن دون حلف تهيمن عليه الولايات المتحدة سيكون مستقبل الأمن الأوروبي مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، خاصة وقد ترابط هذا الأمن في ظل القطبية الثنائية الذي كان سائداً قبل انتهاء الحرب الباردة وجعل الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي متداخلان[40].

هل ستكون أوروبا منافساً للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين؟

تسعى أوروبا جاهدة لتحقيق نوع من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وبدأت القوى الأوروبية الكبرى، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، التعاون الدفاعي في أوروبا الغربية، وكانت ألمانيا وفرنسا تحشدان المواقف الأوروبية لدعم الكيان الأمني الدفاعي عن أوروبا، فقد دعا رئيس وزراء فرنسا (الن جوبيه) عام 1996ف إلى إنشاء جيش أوروبي قوامه قوات بريطانية وفرنسية وألمانية وأسبانية وإيطالية، تحت إمرة اتحاد غرب

أوروبا على أن يكون خاضعاً بدوره إلى صلاحيات الاتحاد الأوروبـــي[41]. وقرر الاتحاد الأوروبي بالإجماع في اجتماعه في (كولون) 1996ف إقامة اتحاد غرب أوروبا، دون أن يشمل الولايـــات المتحـــدة، داخـــل الاتحـــاد الأوروبي لكي يصبح الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي، وعـــين (خـــافير سولانا) الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي ومنسق الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والدفاعية، عام 1999ف أمينـــاً عامـــاً لاتحـــاد غـــرب أوروبا[42]. وبذلك تم إحياء اتحاد غرب أوروبا بهدف جعله إطاراً للتعـــاون العسكري الاستراتيجي بين الـــدول الأوروبيـــة الأعـــضاء فـــي الاتحـــاد الأوروبـــي، وصار هـــذا الاتحـــاد جزءاً مـــن مؤسـسات الاتحـــاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية (ماستريخت) والمسؤول عـــن تنـــسيق الـــسياسات الدفـــــاعية[43].

ثم إن أوروبا سعت لإنشاء قوة عسكرية موحدة للتـــدخل الـــسريع لتكون جاهزة عام 2003. وقرر الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (هلـــسنكي) 1999 إنشاء هذه القوة تحت إمرة الاتحاد الأوروبي[44]. غير أن الولايـــات المتحدة شجبت هذا التوجه وتصدت له، ولن تسمح له بالقيـــام إلا إذا كـــان ضمن هيكل الأطلسي العسكري. فأمريكا أصبحت طرف مقيد لأي نزعـــة استقلالية أوروبية[45]، ففي وسع الولايات المتحدة أن توكل إلى قوة أوروبية أو مجموعة منها دوراً أمنياً على أن يبقى ذلك في إطار توجيهـــات حلـــف الأطلسي[46].

إن ما يحفز الولايات المتحدة على قبول السعي الأوروبي لتطـــوير الدفاع هي حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة، فواقعياً أصـــبحت الولايـــات المتحدة هي القوة العظمى المنفردة، وهـــي الأقـــوى اقتـــصادياً وسياســـياً واستراتيجياً من أي وقت مضى، لكن رغم كل القوة الأمريكيـــة فإنهـــا لا يمكنها عمل الكثير بمفردها، ولهذا فهي تحتاج في القرن الحادي والعشرين إلى شريك عالمي يستطيع العمل معها كقوة عالمية، وما زالت أوروبا هـــي أفضل مرشح[47]. غير أن هذا الشريك يجب أن لا يكـــون مـــستقلاً عنهـــا، ولذلك تعارض، في كل الأحوال، قيام أي توجه عسكري أوروبي وتـــصر على أن يبقى ذلك ضمن إطار حلف الأطلسي. وهذا ما سعت إليه الولايات

المتحدة، وبالذات منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث جاء في التقرير السري الذي أعده وزير الدفاع الأمريكي عام 1992ف، بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي حتى عام 2000ف، "إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن العالم الغربي وأمنه، فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر وأن تشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية"[48].

ولا شك أن هناك العديد من المنظمات التي تشترك فيها أوروبا، وهي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وحلف الأطلسي واتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن أدوار كل واحدة من هذه المنظمات تختلف عن الأخرى يبقى الدور المركزي لحلف الأطلسي.

وإن مسألة العلاقة بين حلف الأطلسي ومؤتمر التعاون الأوروبي واتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي أصبحت موضوع خلاف بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية. غير أن تصور العلاقة الأمريكية بين هذه المنظمات هو الراجح، وذلك بسبب الخلافات بين تصورات الدول الأوروبية، فالتصور الأمريكي يقضي بأن البيئة الأمنية الأوروبية لما بعد الحرب الباردة تقضي بتعزيز دور الأوروبيين في قضايا الدفاع، ولكن يجب أن يبقى ذلك الدور في إطار حلف الأطلسي، المظلة الأمريكية، ويلقى هذا التصور الدعم من بريطانيا وإيطاليا، وهذا من شأنه أن لا يتحول اتحاد غرب أوروبا إلى قوة أوروبية صرفة ويبقى حلف الأطلسي العنصر الرئيس للهوية الأوروبية ولا يترك المجال لأوروبا لتحقيق هوية مستقلة عن أمريكا[49].

علاوة على كل ما تقدم تسعى الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون بروز أي قوة كبرى في أوروبا قد تكون منافسة مستقبلاً على الساحة الأوروبية والعالمية، وتعمل بكل الوسائل لمنع ظهور مثل هذه القوة، والنموذج الألماني يشكل مثالاً لذلك، فتحول ألمانيا إلى قوة اقتصادية كبرى تزامن مع سعيها لاستعادة دورها المؤثر في الشؤون الدولية، والذي حرمت منه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخذت تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن[50].

فقد أدركت المانيا أن فرصة التحرر من عقدة الدونية والتحجيم في الأطلسي وأوروبا قد حانت بعد انهيار الحرب الباردة. لذلك أعطت منذ مطلع التسعينيات الأولوية في سياستها للقضايا الاقتصادية والداخلية، إدراكاً منها كونها لا تستطيع أن تتحرك في البيئة الأوروبية الجديدة دون قوة اقتصادية متينة والتي هي من المتطلبات الأساسية لأي دور ألماني جديد أوروبياً وعالمياً[51].

ولا شك أن أوروبا هي المجال الأول للولايات المتحدة حيث الحاجة الأمنية والاقتصادية والثقافية لتكون فيها ذات دور مهيمن. غير أن ألمانيا أخذت تنهض هي الأخرى في وسط وشرق أوروبا لتصبح قوة اقتصادية ومحركاً أساسياً لاقتصاديات أوروبا والاتحاد الأوروبي، وهي بذلك تمثل الجسر بين غرب أوروبا وشرقها. ولكن ثمة هاجس من الدور الألماني في هذه المنطقة الجيواستراتيجية التي وقعت فيها حربان عالميتان بسبب اندفاع ألمانيا للانفراد والهيمنة عليها واتخاذها قاعدة للانطلاق إلى سياسة عالمية للهيمنة. ولن تتردد ألمانيا في الإفادة من علاقاتها الثنائية مع دول شرق أوروبا لتكون لصالح الهيمنة الألمانية، وليس أمام الدول الأساسية في الاتحاد الأوروبي سوى الاعتراف بمنزلة ألمانيا كطرف أول بين متكافئين. إلا أن روسيا التي ليس لها منزلة متكافئة مع حلف الأطلسي ستبقى هاجساً أمنياً لألمانيا ولأوروبا الشرقية، وكذلك ستنظر روسيا إلى نهوض ألمانيا وتوسعها في وسط وشرق أوروبا على أنه يستهدف تطويقها بين إقليمين: أحدهما في شرق أوروبا تحت هيمنة ألمانيا، والثاني في شرق آسيا تحت هيمنة صينية في مجالها الثقافي، كوريا الشمالية وشمال فيتنام وتايوان وهونج كونج التي انضمت إليها عام 1997، وهيمنة اليابان. وهذا الواقع الأمني يخدم الولايات المتحدة في أن تصبح المهيمن على المهيمنين في هذه الأقاليم، فهي القوة الوحيدة القادرة على تصحيح علاقة الهيمنة الإقليمية أو احتوائها بطوق هيمنة عالمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[52].

وهناك عاملان أساسيان يفضيان إلى انتشار القوة والنفوذ الألماني إلى أوروبا الشرقية: أولهما أن روسيا وحدها أو الدول الأوروبية الشرقية لا تملك أسباب تحقيق التوازن مع أو ضد ألمانيا. وثانيهما أن تعطيل التوسع

الألماني للهيمنة لا يمكن أن يأتي إلا بتبني قوة كبرى أو مجموعة قوى كبرى أوروبية وغير أوروبية[53]. وعلى الرغم من احتواء الاتحاد الأوروبي لألمانيا الموحدة والانفتاح إلى شرق أوروبا واتفاقيات التعاون والشراكة مع روسيا، وانضمام مجموعة من دول شرق ووسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يبقى التوسع الألماني مثار شكوك لكل الأطراف الأوروبية ولروسيا أيضاً. فألمانيا الموحدة ما تزال تمثل المحرك الاقتصادي الرئيس لأوروبا، وكذلك المعين الكامن للقوة الصناعية والتقنية والعسكرية. كما أن ألمانيا ما تزال غير واثقة، شأنها شأن الأوروبيين، هل ستكون على قمة أوروبا فتصبح أوروبا ألمانية، أم أن أوروبا ستحتوي ألمانيا وتصبح ألمانيا أوروبية؟ ومثل هذا الهاجس يسبب قلقاً أمنياً لجميع أوروبا ولروسيا. فإن تحرك ألمانيا إلى أي طرف أساسي في أوروبا لا يمكن أن يفهمه الآخرون على أنه ضمن سياسة أوروبية، ففي القضايا الكبرى ما تزال أوروبا من غير سياسة مشتركة للأمن والدفاع[54].

ويعتقد (كيسنجر) أن ألمانيا لن تستطيع التوفيق بين التوسع من جهة، وبين تأمين أسباب الاستقرار على الصعيدين الأوروبي والعالمي من جهة أخرى. وأن الوضع الدولي الراهن لتوزيع القوى لا يؤمّن إمكانية الوقوف في وجه احتمال التوسع الألماني في أوروبا الشرقية إلا إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على قيادة العالم[55].

ومع ذلك فإن ألمانيا لم تشأ أن تتوسع في مجالها الحيوي، شرق ووسط أوروبا، بشكل منفرد، لأن ذلك يثير حفيظة فرنسا وروسيا، حيث ستعتبره فرنسا مسعى ألمانياً لبسط الهيمنة على شرق ووسط أوروبا، وتعتبره روسيا توسعاً ألمانياً في مناطق الفراغ الأمني والذي سيكون رأس حربة للاقتراب من روسيا. ولهذا اختارت ألمانيا التحرك في نطاق التعددية من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي وتوسيع حلف الأطلسي لضم دول شرق ووسط أوروبا، وبذلك تطمئن ألمانيا كل الأطراف التي قد ترى في تحركها المنفرد تجاه هذه الدول أمراً يبعث على الشكوك، كون ألمانيا تسعى إلى أن تصبح القوة الأوروبية وليس قوة في أوروبا، ومن خلال تحركها الأوروبي ستكون ألمانيا أوروبية النزعة. ولهذا كانت ألمانيا من أشد دعاة توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي والتقت بذلك مع رغبة الولايات المتحدة[56]، ولم تعد تخشى بعد الآن ردود فعل فرنسا، التي كانت تصدر

عنها في السنوات الأولى من إنشاء الأطلسي حيث كان الهم الفرنسي هـو تحجيم ألمانيا وإبقاؤها تحت الرقابة، كما أن البريطانيين سوف لن يتعاطفوا مع الهواجس الفرنسية من احتمال نهوض ألمانيا قوة أوروبية طليقة، طالما أن الولايات المتحدة متصدرة في الأطلسي وتؤمن بأن عليها التزامات تجاه أوروبا[57].

ومع ذلك يتوقع تنامي الاتجاه الألماني للتقارب مع روسيا ولعـب دور أكثر فاعلية في أوروبا وفي السياسة العالمية، وقد تجذب ألمانيا معهـا أوروبا نحو التقارب مع روسيا التي تحاول استعادة حضورهـا[58]، وهذا ما تخشاه أمريكا. وفي نفس الوقت فإن توسع ألمانيا في وسط وشرق أوروبا يساعد الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة، وعليه فإن الولايـات المتحـدة يجب أن لا تعيق ألمانيا في هذا الإقليم. ويقدم (كيسنجر) مستويين للتعالم مع القوة الألمانية، فعلى المستوى العالمي يقتـرح إبقـاء ألمانيـا فـي حلـف الأطلسي، وذلك لكون الوجود الأمريكي المباشر من جهة، واعتمـاد بقيـة أعضاء الحلف على الدور الأمريكي من جهة أخرى، يضعان ألمانيـا فـي حدود الحلف وتمسكها بالالتزامات الأمنية. أما على المـستوى الأوروبـي فيقترح تأييد وتشجيع الاتحاد الأوروبي حيث ستكون فرنسا بمثابة القيـد أو الهاجس السياسي على ألمانيا[59].

وتعمل الولايات المتحدة في سياستها تجاه أوروبا إلى تقريب ألمانيا منها، وفي الوقت نفسه تحاول أن تجعل من ألمانيا هاجساً أمنيـاً لأوروبـا. ففي عام 1989ف رفع الرئيس الأمريكي السابق (بوش الأب) ألمانيا إلـى درجة شريك رئيس للولايات المتحدة، ورفع العلاقات بينهما إلـى مـصاف العلاقات الإستراتيجية. ولكي تستمر في وجودها العـسكري فـي أوروبـا وتوسع نطاق نفوذها في أوروبا الوسطى والشرقية، نشرت الولايات المتحدة نظرية التهديد الروسي، واختلقت عمداً فرضية إفشاء الأسرار وذلـك مـن خلال كشف النقاب عن وثيقة سرية مفادها بأن وزارة الـدفاع الأمريكيـة تعتبر ألمانيا مصدر خطورة محتملاً على دول أوروبا، في محاولـة منهـا لزرع الفرقة بين دول أوروبا[60].

ونخلص إلى القول أن توجه السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تجعل أوروبا تدور في فلك الولايات المتحدة والوقوف ضد أي توجه استقلالي لأوروبا يجعل منها منافساً لأمريكا ويتعارض مع تطلعاتها للهيمنة العالمية. فهي تدرك أن أوروبا إذا ما حققت وحدتها واستقلالها ستكون كالشوكة في الجسد. وقد مكنها من تحقيق سياستها عجز أوروبا عن ترجمة استقلالها إزاء الولايات المتحدة بسبب تناقضاتها الداخلية، وخصوصاً المخاوف الأوروبية من الهيمنة الألمانية[61]، وعدم رسمها لسياسة خارجية موحدة قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية أوروبية خالصة تخضع للقرار الأوروبي. وما لم يتم إعداد مشروع كبير لإيجاد قوة عسكرية أوروبية خالصة، ورسم سياسة خارجية موحدة ذات مصداقية في التحرك، ستظل أوروبا مجرد شريك يعول عليه بالنسبة للولايات المتحدة ولن تتطور إلى وجود متميز في إطار التحالف الغربي[62]. ولا شك أن تواجد القوات الأمريكية المنتشرة في الساحة الأوروبية يحد من إمكانيات تحول أوروبا إلى قوة عالمية منافسة[63].

الهوامش:

1. عبد المجيد العبدلي: قانون العلاقات الدولية. نوفمبر 2000، ص582.
2. المرجع نفسه، ص585.
3. ميشال نوفل: "عالم جديد متعدد الأقطاب"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد(70)، آذار 1998، ص6.
4. المرجع نفسه، ص5.
5. كريستوفر هيل: "السياسة الخارجية الأوروبية معسكر قوة أم نموذج مدني أم حالة إخفاق؟"، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، العدد (1)، شتاء 1987- 1988، ص67.
6. هدى ميتكس: "النظام العالمي الجديد والواقع العربي"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد (89)، آذار/ مارس 1997، ص40.
7. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. عبر الانترنت www.siyassa.org
8. بول كنيدي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة غازي مسعود، دار الشروق، عمان، ط1، 1993، ص374.
9. أنور الهواري: "الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد(142)، أكتوبر 2000، ص75.
10. عبد المجيد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص586.
11. المرجع نفسه، ص586.

12. عبد الفتاح الجبالي: "أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد(109)، يوليو 1992، ص321- 326.
13. نبيه الأصفهاني: "معاهدة ماستريخي بين التوقيع والتطبيق"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد(111)، يناير 1993، ص110- 116.
14. محمد سعد أبو عامود: "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص76.
15. سعد اللاوندي: أمريكا- أوروبا العولمة والعولمة المضادة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص128.
16. نبيه الأصفهاني: "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (148)، أبريل 2002، ص134.
17. صلاح سالم زرقونة: "توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي الواقع والتوقعات"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص82.
18. نبيه الأصفهاني: "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، مرجع سبق ذكره، ص134.
19. محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص80.
20. مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.. آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص91.
21. محمد سعد أبو عامود: "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص80.
(*) إن التفاهم الفرنسي- الألماني كان أساس المشروع الأوروبي منذ بدايته، حيث قام على التفاهم بين الجنرال ديغول والمستشار الألماني اديناور في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، غير إن استمرار المحور الفرنسي- الألماني تثور حوله الشكوك بعد ما توحدت ألمانيا واتسعت دائرة نفوذها.
22. عبد الواحد الناصر: النظام العالمي الجديد.. الخصائص والمشكلات الهيكلية. دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1996، ص56.
23. غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (111)، صيف 2003، ص118.
24. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي. أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2003، ص193.
25. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص5.
26. هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين. ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2002، ص74.
27. كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية 1824- 1989. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2000، ص149.
28. مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص91.
29. ج. جون أكنبري: "طموح أمريكا الإمبريالي"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد(110)، ربيع 2003، ص24.

30. سويم العزي: "الاستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (110)، ربيع 2003، ص41.
31. غسان العزي: سياسة القوة. مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص177.
32. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص68.
33. ممدوح محمود مصطفى: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية. دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (17)، 1997، ص51.
34. التقرير الاستراتيجي العربي 1997. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 1998، ص43.
35. غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، مرجع سبق ذكره، ص120.
36. التقرير الاستراتيجي العربي 1997. مرجع سبق ذكره، ص47.
37. غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق". مرجع سبق ذكره، ص120.
38. كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية 1824- 1989. مرجع سبق ذكره، ص149.
39. التقرير الاستراتيجي العربي 1997. مرجع سبق ذكره، ص40.
40. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص49.
41. المرجع نفسه، ص193.
42. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص4- 5.
43. محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم محمود: "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي"، التقرير الاستراتيجي العربي 1995. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص44.
44. هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟. مرجع سبق ذكره، ص72.
45. كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية 1824- 1989. مرجع سبق ذكره، ص149.
46. المرجع نفسه، ص255.
47. مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.. آفاق التكامل الأوروبي". مرجع سبق ذكره، ص92.
48. ممدوح محمود مصطفى: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية. مرجع سبق ذكره، ص46.
49. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص189- 190.
50. عبد الواحد الناصر: النظام العالمي الجديد الخصائص والمشكلات الهيكلية. مرجع سبق ذكره، ص49.
51. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص145.
52. كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية 1824- 1989. مرجع سبق ذكره، ص203- 204.
53. المرجع نفسه، ص220.
54. المرجع نفسه، ص173.
55. المرجع نفسه، ص220.

56. كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص143.
57. المرجع نفسه، ص149- 150.
58. هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟. مرجع سبق ذكره، ص73.
59. كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية 1824- 1989. مرجع سبق ذكره، ص221.
60. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص3- 4.
61. محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم: "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي". مرجع سبق ذكره، ص44.
62. غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق". مرجع سبق ذكره، ص120.
مصطفى علوي: "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد